



## رأه الاهالي اصلاح الشامل هو الحل

وفق القوانين الرسمية، وتقدم خطابا وبرنامجا في الحيز والمساحات التي يتيحها الدستور...

انه من الأهمية بمكان النظر بجديّة بالغة لما تتقدم به احزاب المعارضة الوطنية على هذا الأساس وانطلاقا من النظر الى المصلحة العامة للوطن والشعب، وليس هناك من مصالح فتوية خاصة...

ان متابعة الحكومة لمراجعة سياساتها وقوانينها - وهي كثيرة جدا - المتعلقة بالحرية العامة، والوضع المعيشية والاقتصادية، هو مصلحة وطنية عليا، من شأن هذه المراجعة ان تختصر الضجوات الواسعة بين السياسات الرسمية، والشعب الاردني الذي تتضاعف معاناته يوما بعد يوم، دون ان نرى او نسمع شيئا عن نية في المراجعة للسياسات او العودة عن قرارات اتخذت في غرف مغلقة او ضيقة وكان لها تأثيرات سلبية بالغة.

لا يتوهم أحد فينا بأن انقلابا سيحدث في السياسات الرسمية العامة حتى لو تمت مراجعتها ولكننا نطالب البدء الفوري بتعديل الأكثر قسوة فيها على حياة المواطنين: مثل قضية المعلمين، وقوانين الضريبة وكل ما يتصل بالوضع المعيشية والحرية العامة في البلاد.

نخشى ما نخشاه هو ان التعامل الرسمي مع المعارضة على اختلاف أطرها ومواقعها يجري وفق تصور مسبق مفاده ان لا مكان لمن يعارض السياسات الرسمية، وعلى من يقف (خارج النص) ان يتحمل مسؤولية بقائه بعيدا عن المشاركة في القرار...

نقول ان الدفاع عن مصالح الشعب والوطن هو الهدف الذي ينبغي نسعى من أجله دوما.

يحتاج برنامج الاصلاح السياسي والديمقراطي الشامل الى قرار حكومي واضح وجريء، يأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب والوطن، وليس الانحاء لمصالح مراكز القوى - الاقتصادية - الاحتكارية، التي لا تنفك تعلن وقوفها الحازم ضد اية عملية اصلاح جدي في البلاد...

منذ بداية التسعينيات حتى يومنا... والأزمات متعددة الأبعاد تتراكم وتعمل على بعثرة الاصطفافات الاجتماعية ثم اعادة تركيبها ثم بعثرتها من جديد، حتى وصلت الى حالة استقطاب اجتماعية حادة قائمة على حالة اقتصادية منحازة تماما للاحتكاريين الجدد على حساب الغالبية الواسعة من ابناء الشعب.

تقدمت احزاب المعارضة الوطنية ببرنامجا اصلاحيا شامل في جميع المحطات التي مرت بها، وتحديدا في السنوات الاخيرة، حيث وصل حجم التردّي في الازمة المعيشية على وجه الخصوص حالته القصوى ولم تلق الحكومات بالال لكل هذه البدائل الوطنية والجدادة في اصلاح الازمة العامة في البلاد...

يؤخذ على احزاب المعارضة الوطنية بكل تلاوينها (وتحديدا الديمقراطية منها) انها تتصرف وكأنها ليست جزءا عضويا من مكونات الدولة الاردنية، كما تعبر عن ذلك في بعض خطاباتها الملتبسة او برامج عملها وأنشطتها، ولكن العنصر الآخر الهام جدا في المعادلة هو ان مؤسسات الحكم ايضا تتعامل مع الاحزاب الاردنية المعارضة تحديدا كأنها خارج مكونات الدولة، فلا تسمع خطابها ولا تأخذ بشيء من آرائها وتتعامل معها في كثير من الاحيان كأنها خارجة على القانون!!!.

الصحيح هو ان الاحزاب بمجموعها وبغض النظر عن وجهتها السياسية وبرامج عملها وطبيعتها خطابها، هي جزء عضوي من مكونات الدولة الاردنية، تشكلت

### المعلمون يستعدون للتصعيد واعتصام يضم ٤٠٠ معلم

في الوقت الذي تحاول فيه وزارة التربية والتعليم تحسين صورتها امام الهيئات التدريسية وفتح قنوات حوار للخروج من الازمة الراهنة، تصاعدت لغة البيانات والتهديدات على السنة المعلمين مع قرب العام الدراسي الجديد بسبب سياسة الاقصاء والتهميش التي ينتهجها وزير التربية د. الكركي معهم كما يقول معلمون. لم تهدأ وتيرة التصعيد والتصعيد المضاد من قبل وزارة التربية فبينما اعتصم الثلاثاء اكثر من ٤٠٠ معلم امام مبنى رئاسة الوزراء احتجاجا على الطريقة التي تعاملت بها الحكومة مع مطالب المعلمين خاصة المتعلقة بعودة اولئك الذين تم احوالهم على الاستيداع، يأتي تعميم الوزير الكركي بشأن منع المعلمين من العمل في المؤسسات الاعلامية ليشير موجة تساؤلات عن فرص نجاح شعارات الحرية والديمقراطية التي اطلقتها وعول عليها المعلمون منذ اليوم الاول لتسلمه منصبه الجديد.

ويأتي الاعتصام الذي جاء بعنوان مسيرة الشموع لاجل معلمي الاستيداع وسيلة ضغط على الحكومة من اجل التراجع عما سموه عرفية الحكومة مع حقوق المعلمين كما يقول عضو لجنة احياء النقابة المعلم شرف ابو رمان.

ويؤكد ابو رمان لـ العرب اليوم ان اللجنة الوطنية لحياء النقابة لن تتراجع عن الدفاع عن حقوق المعلمين في انشاء نقابة لهم تحميهم من تغول الحكومة مبينا ان اسم المسيرة يدل على حسن النية والوضوح في التعاطي مع ملف المعلمين الذي احيلا على الاستيداع مؤكدا ان لغة الصدام والعنف لم تكن يوما خيارا لدى المعلمين بعكس الحكومة التي لجأت الى هذا الاسلوب من اليوم الاول عندما اربحت المعلمين امنيا ومعيشيا عندما احوالت عددا كبيرا منهم على الاستيداع فضلا عن نقل عدد اخر الى محافظات بعيدة عن اماكن سكنهم.

ويقول المعلم المحال على الاستيداع احمد الجعفر ان مسيرة الشموع تعبر عن حسن نية من طرف المعلمين حيث ان اللجوء للعنف لا يتواءم مع رسالة التعليم التي يدركها الجميع مطالبا الحكومة بالعدول عن قرارات الوزير السابق باحوالهم على الاستيداع قبل ان تنتقل عدوى الاضرابات الى العام الدراسي الجديد، وهو ما يؤكد عليه المعلم مأمون محاسنة بقوله لم تصل العلاقة مع الحكومة الى مرحلة كسر عظم لان الخاسر الوحيد هو الطالب الذي يعاني من هذه الاجواء.

وسبق هذا الاعتصام مسيرة حاشدة على الاقدام ادما زريقات انطلقت من على جسر مادبا باتجاه نادي المعلمين في محافظة الكرك تضامنا مع المعلمين الذين قررت الحكومة احوالهم على الاستيداع الشهر الماضي. كما ان الطريقة التي لجأت اليها الحكومة في تعاملها مع المعلمين وإحالة اكثر من ٤٠٠ معلما ومعلمة على الاستيداع واتخاذ قرارات قسرية بنقل عدد اخر الى محافظات بعيدة عقوبة على موافقهم في حراك المعلمين جعلت المعلمين يفكرون في مقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة ودراسة برنامج عمل لمقاطعة العام الدراسي الى جانب التراجع عن التفاهات السابقة مع الحكومة بشأن تأسيس اتحاد للمعلمين لصالح انشاء نقابة تضم جميع الهيئات التدريسية.

وفي ذات السياق اصدرت اللجنة الوطنية لحياء نقابة المعلمين في محافظة اربد فرع بني كنانة بيانا اكدت فيه تمسكها بحقوق مطالب المعلمين، واعلنت عن مقاطعة الانتخابات النيابية بجميع جوانبها وضرورة المشاركة باعتصام يوم غد امام رئاسة الوزراء الذي اعلنت عنه اللجنة الوطنية لحياء نقابة المعلمين.

### بيان صادر عن احزاب المعارضة المشاركة في الانتخابات النيابية

عقدت احزاب المعارضة الأربعة حشد والبعث الاشتراكي والحركة القومية والشيعي الاردني، التي قررت المشاركة في الانتخابات النيابية اجتماعها الأول مساء يوم ٨/٢٩ في مقر الحزب الشيوعي الأردني وذلك للتداول في كيفية التنسيق فيما بينها لخوض الانتخابات.

وبعد تبادل واسع للأراء ووجهات النظر اكدت الاحزاب الأربعة بالإجماع على ما يلي:-

موقفها الموحد من قانون الانتخاب ومعارضتها له لعدم صلاحيته في تأمين تمثيل حقيقي للشعب الأردني ومساهمته في تفتيت المجتمع الأردني على أسس عائلية وعشائرية وطائفية واقليمية، والنضال المستمر من أجل قانون انتخاب بديل يؤدي الى حسن تمثيل الشعب الأردني في البرلمان ويعيد للبرلمان دوره في حياة البلاد السياسية.

أن تخوض الانتخابات النيابية من خلال قائمة موحدة وبالاستناد الى برنامج وطني موحد كذلك بحيث يكون برنامجاً بديلاً في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يؤكد تصميم هذه الاحزاب وأية قوى اخرى توافق معها على البرنامج على استمرار النضال من اجل التغيير الشامل في البلاد حتى بعد الانتخابات، بغض النظر عن نتائجها، باعتباره برنامجاً وطنياً للنضال في المرحلة الراهنة التي تجتازها بلادنا ومنطقتنا.

تشكيل الهيئات الضرورية لعمليات التنسيق وخاصة في المجالات الاعلامية والسياسية، والعمل باسرع وقت ممكن لإقتراح المرشحين من قبل هذه الاحزاب في مختلف المناطق.

الاتفاق على عدم التضارب بين المرشحين في المناطق والدوائر، وتأكيد تأييد جميع الاحزاب للمرشحين الذين يتم الاتفاق عليهم.

أن تضم قائمة المرشحين شخصيات سياسية وطنية ملتزم بالبرنامج، ويعرف عنها موقفها الوطني الواضح.

واتخذ المجتمعون سلسلة من الاجراءات التنظيمية لتأمين التواصل والتنسيق ودورية الاجتماعات.

هذا وأبلغ حزب البعث التقدمي المجتمعين تأييده لما يتم التوصل اليه.

وختاماً اكدت الاحزاب ضرورة متابعة عمليات البت في الاعتراضات على القوائم بشكل قانوني مع

التأكيد بأن أي إخلال بذلك من شأنه نزع الثقة بتأكيدات الحكومة حول نزاهة الانتخابات.

عمان في ٢٠١٠/٨/٣٠